



تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو منسق مجموعة العمل التقدمي

في المناقشة العامة

لمشروع القانون المتعلق

بالموافقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي

2017/01/19

السيد الرئيس،
السيدتان الوزيرتان،
السيدان الوزيران،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أساهم، باسم مجموعة العمل التقدمي، في هذه الجلسة الخاصة بالمناقشة والمصادقة على مشروع قانون رقم 01.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

فعادة ما نصادق على الاتفاقيات الدولية، وهي تعدد بالعشرات بسرعة، إلا أن هذه الاتفاقية استوقفتنا، ليس للتأمل فيها، ولكن لوعي وإدراك مغزاها والهدف منها، وكذلك لوضعها في موقعها الحقيقي. فهي ليست ككل الاتفاقيات الدولية بالنسبة إلينا، بل هي تحمل دمواً ورسائل، وتجعل المغرب يتوجه إلى العالم وإلى

إفريقيا بخطاب جديد، وبمبادرات قوية عبر عنها صاحب الجلالة، خصوصا في السنة الماضية، بجولاته عبر إفريقيا، وما تلاها من إعجاب واستقطاب وتحية وقبول من طرف كل الدول ورؤسائها التي زارها.

إننا في مجموعة العمل التقدمي ننظر إلى هذه الاتفاقية من الزوايا التالية:

«أولاً»: كون المغرب هو دولة مؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية وتحمل، بشروطها آنذاك في عام 1960 ومازالت تحمل، بصمات المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه بجانب زعماء وقادة التحرر الوطني أمثال المرحوم جمال عبد الناصر والمرحوم موديموكيتا والمرحوم أحمد السيكستوري وباتريس لومومبا، وغيرهم، أرواح هؤلاء ما زالت تتحرك في ثقافاتنا وفي قلوبنا، وهي نور نستظل بها في مواقف كهذا الموقف.

«ثانياً»: أن اجتماعنا اليوم للتأكيد، كبرمان مغربي و باسم الأمة المغربية، على أن المغرب جزء من إفريقيا، وهويته هوية إفريقيا روحًا وقلبا، حساً ومعنى.

«ثالثاً»: نحن نتدارس هذه الاتفاقية من أجل المشاركة مع الدول الإفريقية نفسها في إصلاح خطأ تاريخي أقحمت فيه إفريقيا بواسطة تصرفات عمياً وطبيش في زمن ما، تحكمه شروط غير التي توجد اليوم، أثبتت الزمن أن هذه الشروط وأن هذا الخطأ تسببا بالفعل لإفريقيا في خسائر، وأنه تصرف طائش وخاطئ.

«رابعاً»: من أجل تجاوز ظروف وأحوال سنة 1982، تاريخ انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية وهو على حق، و التمادي فيبقاء هذا الانسحاب يضر بإفريقيا اليوم. إن إفريقيا اليوم ليست هي إفريقيا 1982، والمغرب يسعى إلى أن تكون إفريقيا تعيش عالم اليوم بكل إمكاناتها الحقيقية باعتبارها هي تحمل منظور المستقبل، وهي المستقبل كله، لذلك توجهت

إليها الأنوار بشكل قوي لإمكانياتها المتزايدة البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

◀ **خامسا:** إن المغرب فخور بتراثه في كل المجالات، الديمocratie والسياسية والاقتصادية، وهو تراث لا يمكن أن يدخل به على إفريقيا. خطاب دكار لصاحب الجلالة كان دليلا قويا في هذا الاتجاه، لأن تراثنا تراث إفريقيا في كل أبعاد التنمية.

◀ **سادسا:** إن المغرب من خلال خطابه وممارسته يدعو إلى وضع ركائز جديدة وقوية لعلاقة جنوب / جنوب بكل مكوناتها، وتطويرها إيجابيا حتى لا تسقط إفريقيا مرة أخرى ضحية أو غنية وتضيع في ثرواتها البيئية، في مجالها وفي تاريخها وثقافتها.

◀ **سابعا:** أدوار المؤسسات الدولية الإقليمية والقارية أصبحت اليوم تتسع وتنوع، وأصبحت لها قوة مؤسساتية ضاغطة، فلا يمكن للمغرب أن يكون رائداً أو يكون منعشًا بقوة داخل إفريقيا وأن يكون خارج منظمة الاتحاد الأفريقي في نفس الوقت.

◀ **ثامنا:** إعادة اكتساب المغرب لعضويته داخل الاتحاد الأفريقي هو شيء طبيعي قبل أن يكون حقا له، لأنه دولة إفريقية، واليوم أصبح واجبا عليه أن يلتحق بأخوانه. فأزيد من 38 دولة تنادي بتوقيعات مكتوبة، تناديه للالتحاق بها، لأن هناك ورش كبير وتحدي كبير لافريقيا أن ترفعه، والمغرب يدعوه إلى رفعه.

◀ **تاسعا:** أن السياسة الدبلوماسية التي يقودها صاحب الجلالة اليوم برهنت على أنها رائدة وقوية في السنوات الأخيرة، ولمسنا تجاوبا كبيرا للقادرة الأفارقة مع تحركات ومبادرات جلاله الملك، وكانت نتائج باهرة على كل المستويات.

وكبرى ان لابد أن نحيي هذا المجهود، وأن نقبض عليه، وأن نعمل من أجل أن يستمر ويكبر بقوه.

﴿عاشرًا﴾: عودة المغرب إلى كنف الاتحاد الإفريقي من شأنه أن يعزز المبادئ والقيم التي راكمها والتزم بها، سواء في نطاق الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو في تنمية معاملاته مع أصدقائه في القارات الأخرى، وفي مختلف المنظمات التي ينتمي إليها.

ومن جملة هذه المبادئ:

- تفادي النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار كشرط أساسى لتحقيق النهضة والتنمية.
- تحقيق وحدة شعوب إفريقيا والتضامن والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، كما ينص على ذلك الميثاق التأسيسى.

ومن جهة أخرى، فإن انضمام المغرب يعزز موقعه ويضيفي المصداقية والجديه على مبادراته في مسار إيجاد حل عادل و دائم لقضية وحدتنا الترابية في ظل السيادة المغربية.

﴿حادي عشر﴾: إن الشروط القانونية لانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي كما ينص عليه ميثاقه متوفرة بالتأكيد بكمالها. وما هذه الجلسة البرلمانية الخاصة إلا تأكيد على إجماع الأمة المغربية بأن مكان المغرب الشرعي داخل المنظمات الإفريقية، وأنه انضمام طبيعي وبدون شروط.

وانطلاقا من كل هاته الاعتبارات، فإن مجموعتنا تثمن المجهودات التي تقوم بها الدبلوماسية المغربية، وما وصلت إليه من نتائج جعلت مطلب انضمام المغرب إلى

الاتحاد الإفريقي ليس مجرد مطلب، ولكنّه تعبير عن إرادة جماعية في مشاركة الدول الإفريقية في رفع تحديات شعوب هذه القارة، وسنصوت بدون تردد، وبدون أدنى تحفظ لصالح مشروع هذا القانون، وندعو، كافة المستشارين إلى التصويت عليه بالإجماع.

أيتها السيدات، أيها السادة:

بهذه المناسبة، نستحضر أرواح الشهداء المغاربة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، والذين ضحوا بأرواحهم من أجل أمن القارة وطمأنينة ساكنتها، ونقف ترحما على أرواحهم، وأخرهم الجنديان المغاربيان هشام العوزي ومحمد العزابي، من أفراد القبّعات الزرق ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، المعروفة اختصارا بـ(مينوسكا)، وللذين قتلا مؤخرا بإفريقيا الوسطى عندما هاجم مسلحون قافلة على بعد 60 كلم من مدينة أويو جنوب شرقى جمهورية إفريقيا الوسطى.

كما نعبر عن تضامننا مع الشعب المالي إثر مصرع 47 من جنوده عقب تعرض معسكر للجيش لعملية إرهابية أدت إلى وقوع عشرات الضحايا.

ونقف في ذات الوقت، وقفمة إجلال وتقدير لتحية أفراد القوات المسلحة الملكية المرابطة في الصحراء والفرق المشاركة ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا للدفاع عن الاستقرار والأمن، كما نحيي بحرارة كافة قوى الأمن التي تسهر على أمننا وطمأنينتنا، ونرفع إليهم كامل عبارات التقدير والاحترام.